

الجامعة العربية تأسف للتأجيل ووزير الاقتصاد الفلسطيني يستقيل... أبو الغيط وسليمان إلى عمان

فياض سحب الدعم لمناقشة تقرير غولدستون عقب تعرضه للتهديد

■ غزة - د ب أ ف ب

كشفت مصادر خاصة أمس (السبت) النقاب عن أن المسئول المباشر عن سحب السلطة الفلسطينية دعماً لمشروع قرار مناقشة تقرير غولدستون أمام مجلس حقوق الإنسان هو رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، فيما قالت الجامعة العربية إنها لم تستشر في الأمر.

وقالت المصادر التي رفضت الكشف عن هويتها نظراً لحساسية القضية لوكالة «سما» الفلسطينية إن فياض تلقى اتصالات من واشنطن وتل أبيب «وصلت إلى حد التهديد بقطع كل المساعدات التي تمنحها الإدارة الأميركية للسلطة الفلسطينية وكذلك توقيف إسرائيل لعائدات الضرائب والتي تعتمد عليها السلطة في دفع رواتب موظفيها في الضفة الغربية وقطاع غزة».

وأكدت المصادر أنه، وعقب الاتصالات التي تلقاها فياض، قام الأخير بممارسة ضغوطات على السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس لسحب القرار لأن ذلك سيشكل عقبة كبيرة أمام المشاريع الاقتصادية في الضفة ما ينعكس سلباً على أداء حكومته.

من جهتها قالت الجامعة العربية في بيان إنه «لم يتم التشاور» معها قبل اتخاذ القرار. وأعرب البيان عن «أسف الأمانة العامة للجامعة الشديد لتأجيل مجلس حقوق الإنسان النظر في تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الحرب الإسرائيلية على غزة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون».

وأضاف البيان أنه «لم تكن هناك مشاورات مع الأمانة

العامة للجامعة قبل اتخاذ هذا القرار». وشدد على «ضرورة التزام الجميع بقرارات القمم العربية ووزراء الخارجية العرب بالاستمرار في ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم حرب تجاه الشعب الفلسطيني».

وقدم وزير الاقتصاد الفلسطيني باسم خوري استقالته احتجاجاً على قبول السلطة الفلسطينية تأجيل مناقشة تقرير غولدستون كما صرح أحد المقربين منه طالباً عدم ذكر اسمه.

وأكدت المصادر أن حالة من الغضب تنتاب السلطة الفلسطينية والرئيس عباس عقب ردود الأفعال القوية التي تلقاها السلطة من منظمات حقوق الإنسان والفصائل الفلسطينية على قرارها سحب دعمها لمشروع قرار مناقشة التقرير.

كما أبدت قوى وشخصيات فلسطينية إضافة لمنظمات حقوق الإنسان استياءها الكبير من موقف السلطة الفلسطينية التي كانت نفت أن تكون قد طلبت سحب التقرير وإنما تأجيل التصويت عليه لضمان توفر الإجماع عليه». وكان من المقرر أن يصوت المجلس على قرار يدين «إسرائيل» ويتهمها بالتقاعس عن التعاون



فلسطينيان يهمان بفحص نفق تعرض لغارة إسرائيلية في مدينة رفح أمس (أ.ف.ب)

المنظمة الدولية جابرئيل شاليف، قولها إن 13 قذيفة صاروخية وقذيفة هاون أطلقت على جنوب «إسرائيل» خلال الشهر الماضي بالإضافة إلى محاولات تسلل من جانب مسلحين.

وفي المقابل، شن الطيران الحربي الإسرائيلي خمس غارات على منطقة الأنفاق بين قطاع غزة ومصر ورشة للحدادة بمدينة غزة فجر أمس دون وقوع إصابات، فيما استهدفت زوارق إسرائيلية قوارب الصيادين الفلسطينيين. في غضون ذلك، اعتبر القيادي في حركة «حماس» في غزة محمود الزهار في مقابلة مع مجلة «دير شبيغل» الألمانية أن الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط قد يكون مسألة أسابيع.

وقال الزهار في عدد المجلة الذي يصدر غداً (الاثنين) «نحن الفلسطينيون أيضاً نريد أن تنتهي المفاوضات بشكل جيد في أسرع وقت». وأضاف «أنها مسألة أسابيع، وعلى الأكثر بضعة أشهر».

في تطور آخر، قال مسؤول مصري السبت إن وزير الخارجية أحمد أبو الغيط ومدير المخابرات اللواء عمر سليمان سيتوجهان إلى عمان الاثنين لإجراء محادثات مع العاهل الأردني عبدالله الثاني والرئيس الفلسطيني عباس بشأن المصالحة الفلسطينية وجهود التسوية. وفي الإطار ذاته، دعا الرئيس المصري حسني مبارك «إسرائيل» إلى «إعادة النظر في سياستها» تجاه الفلسطينيين والعرب محذراً من أن محاولتها «فرض الأمر الواقع» لن تجلب السلام في المنطقة.

موقف السلطة يطلب تأجيل مسودة مشروع قرار في مجلس حقوق الإنسان بتبني التقرير.

على صعيد متصل، قدمت الحكومة الإسرائيلية شكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ومجلس الأمن الدولي في «أعقاب تزايد الاعتداءات الصاروخية» الفلسطينية على الأراضي الإسرائيلية من غزة.

ونقلت إذاعة «إسرائيل» عن مندوبة «إسرائيل» لدى

مع فريق الأمم المتحدة للتحقيق في جرائم الحرب إلا أن طلباً من المجموعة الإسلامية أجل ذلك لدورة المجلس المقبلة في مارس / آذار المقبل.

وأعربت الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة عن استهجانها لطلب السلطة تأجيل التصويت على التقرير معتبرة أن ذلك يعد «جريمة خطيرة وخيانة وتواطؤاً مع الاحتلال». وقررت خمس فصائل فلسطينية السبت الشروع في فعاليات سياسية وجماعية لمناهضة

اعتقال 150 مطلوباً بينهم قياديون من «القاعدة»... و «الكلاب» تؤجل استجواب وزير الكهرباء

نجاة 3 مسئولين عراقيين من محاولات اغتيال

■ العراق - أف ب، د ب أ

نجاء مدير بلدية منطقة حديثة عبد الرزاق جبير أمس (السبت) من محاولة اغتيال جراء انفجار عبوة لاصقة زرعت في سيارته وسط مدينة الرمادي غربي بغداد.

وحيد، بسبب مخاوف من احتمال وجود متفجرات في قاعة الاجتماعات بعد أن رفضت كلاب الحراسة مغادرة المكان.

وقال رئيس لجنة النزاهة في البرلمان النائب صباح الساعدي إن «الجلسة تأجلت بسبب ما أشيع عن وجود متفجرات داخل قاعة الاجتماعات». مضيفاً أن «هذا الأمر لن يعطل استجواب وزير الكهرباء».

من جهته، أكد مصدر في البرلمان أن «الجلسة تأجلت إلى الغد (اليوم) بسبب إجراءات أمنية».

لكن الساعدي قال إن «المواد (المتفجرة) مؤشر على وجود جهات تعطل الاستجواب» محذراً من هروب الوزير ومطالباً بسحب جواز سفره حتى تنتهي عملية الاستجواب.

ويسعى البرلمان لاستجواب عدد من الوزراء بينهم وزير الكهرباء.

كما أعلن مسئول برلماني رفيع السبت تأجيل مناقشة مشروع قانون

النفط والغاز الذي يعتبر مهماً لزيادة كميات الإنتاج النفطي، إلى ما بعد الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها منتصف يناير / كانون الثاني المقبل.

وقال رئيس لجنة النفط والغاز في البرلمان علي حسين بلو، وهو كردي، «ليس هناك اتفاق على مضمون قانون النفط (...) لأن هذه الحكومة تريد أن تكون إدارة قطاع النفط مركزية».

وأضاف «نتيجة لذلك، قررنا تأجيل صدور قانون النفط إلى ما بعد الانتخابات».

من جانب آخر، أذنت حكومة إقليم كردستان العراق السبت للصف الإيراني لمناطق حدودية في الإقليم معتبرة الأمر «خرقاً غير مبرر» للسيادة العراقية «وأن المنطقة واستقرارها».

وأفادت في بيان لها «إن قوات الجمهورية الإسلامية في إيران قامت ومن دون مبرر بقصف المناطق الحدودية بالمدمعة بكثافة ما يشكل خرقاً واضحاً للسيادة العراقية وسكان إقليم كردستان وأمن واستقرار المنطقة».

وأضاف البيان «الاستمرار في قصف هذه المناطق الحدودية لن يخدم علاقات الصداقة والجيرة الجيدة. ولهذا، نطالب إيران بوقف القصف في أسرع وقت ممكن

واحترام السيادة العراقية».

وعلى الجانب الأمني الداخلي أعلن مصدر عسكري عراقي السبت اعتقال أكثر من 150 «مطلوباً» قضائياً، بينهم عرب من تنظيم «القاعدة»، خلال اليومين الماضيين في الموصل كبرى مدن محافظة نينوى شمال بغداد.

وأكد المتحدث باسم وزارة الدفاع محمد العسكري «اعتقال 152 مطلوباً بينهم عرب وقياديون من فلول (القاعدة) وأعداء العملية السياسية» في إشارة إلى عناصر حزب البعث المنحل.

وقال إن «قوة من وزارتي الدفاع والداخلية ودائرة مكافحة الإرهاب بدأت ليل الأربعاء الخميس عملية واسعة لمطاردة عناصر تنظيم القاعدة وبقايا حزب البعث في قطاع الموصل».

من جهته، قال قائد عمليات نينوى اللواء حسن كريم خضير للصحافيين إن «القوة بدأت عملية (سور نينوى) لاستهداف فلول الإرهاب داخل الموصل وخارجها» مؤكداً «اعتقال أكثر من مئة مطلوب لارتكاب جرائم بينهم قياديون في القاعدة وحزب البعث المنحل».

وأضاف خضير بحضور ضباط من الشرطة والجيش، إن «العملية تعد امتداداً لعمليات أم الربيعين».

العاهل السعودي

يزور سورية الثلاثاء

■ الرياض - د ب أ

تستمر يومين.

ويرافق العاهل السعودي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله، ويبحث في زيارته لسورية كل من وزير الاستخبارات الأمير مقرن بن عبدالعزيز ووزير الثقافة والإعلام عبدالعزيز الخوجة ووزير العمل غازي القصيبي ومستشار الملك

الأمير عبدالعزيز بن عبدالله، خلال الزيارة عدداً من القضايا العربية الإقليمية والدولية إلى جانب العلاقات الثنائية بين البلدين.

يتوجه العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى العاصمة السورية دمشق بعد غد الثلاثاء في زيارة لسورية

مساجون صوماليون يفرجون عن 3 عمال إغاثة

مانديرا بكينيا الواقعة على الحدود مع الصومال وإثيوبيا. والغارات عبر الحدود في المنطقة شائعة لكن عادة ما يتورط فيها لصوص الماشية أو عصابات تستهدف رجال الأعمال في البلدين.

ولا يمكن لقوات الأمن الكينية التي لا تتلقى التمويل الكافي تأمين المنطقة الفقيرة الشاسعة.

وكانت منظمة الإغاثة التي يعمل لديها الثلاثة طلبت عند خطفهم عدم ذكر اسمها أو جنسيات عمال الإغاثة المخطوفين. وقال محمد أحمد وهو عضو في ميليشيا موالية لـ «حزب الإسلام» في لوق رأيت بعيني عمال الإغاثة الثلاثة وهم يركبون طائرة متجهة إلى كينيا هذا الصباح. وأكد ساكن في لوق يدعى أحمد إيجال الأمر نفسه.

قال سكان ومسئول من جماعة «حزب الإسلام» المتمردة إن مسلحين صوماليين أفرجوا أمس (السبت) عن ثلاثة عمال إغاثة أجانب كانوا خطفوا في يوليو / تموز الماضي في شمال كينيا في غارة عبر الحدود. وتابع المسئول في جماعة «حزب الإسلام» شيخ عبدالرزاق عبر الهاتف من مدينة لوق في جنوب غرب الصومال أفرج عنهم للتو ونقلوا إلى نيروبي. وأضاف أن رجال ميليشيات جاءوا إلى لوق قبل أيام وطلبوا استخدام مهبط الطائرات.

وقال «قبلت الإدارة طلبهم وعملت على تأمين الاتفاق». ولم يتضح ما إذا كانت فدية دفعت مقابل الإفراج عن عمال الإغاثة الثلاثة الذين خطفوا من



تظاهرة ضخمة تطالب بحرية الصحافة في إيطاليا (أ.ف.ب)

تظاهرة ضخمة في روما دافعاً عن حرية الصحافة

جميع المشاركين ونقول إننا 300 ألف متظاهر».

وأمام منبر يعلوه شعار «الحق في المعرفة، الحق في الإعلام»، تعاقب على الكلام منظمو التظاهرة ومسؤولون في الاتحاد الوطني للصحافة الذي يضم نقابات الصحافيين وأكبر نقابة للعمال والحزب الديمقراطي.

وتحت بالنونات ضخمة بألوان العلم الإيطالي، حمل المتظاهرون لافتات كتب عليها «برلوسكوني يضر بالصحافة» و«حرية الصحافة».

ويحتج المتظاهرون على «صراع المصالح» في وسائل الإعلام مستهدفين خصوصاً رئيس الحكومة سيلفيو برلوسكوني الذي يسيطر فعلياً على قنوات التلفزيون العامة ويملك ثلاث قنوات خاصة.

ووصف برلوسكوني هذه التظاهرة بـ«المهزلة التامة»، معتبراً أن «الحرية في إيطاليا أكبر بكثير منها في أي بلد أوروبي آخر».

تجمع عشرات آلاف المتظاهرين أمس (السبت) في روما استجابة لدعوة اتحاد الصحافة واليسار الإيطالي «الدفاع عن حرية الصحافة» والتنديد بامبراطورية سيلفيو برلوسكوني الإعلامية، كما أفاد مراسل وكالة فرانس برس.

وقال أحد المشاركين من على منبر أمام جمهور المتظاهرين الذين تجمعوا في ساحة بياتزا ديل بوبولو الكبيرة في قلب العاصمة الإيطالية روما، «لقد أحصينا

توقعات بتعيين نائب للبشير من دارفور ينتمي لحزب الترابي

■ القاهرة، الخرطوم - د ب أ، ف ب

كشفت مصادر مطلعة عن وجود اتجاه يقوده الرئيس السوداني عمر البشير لتعيين نائب له من دارفور على صلات مع حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه غريمه حسن الترابي.

وأكدت المصادر في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية نشرتها في عهدها أمس أن أمام البشير الآن ثلاثة أسماء من أعضاء المؤتمر الشعبي من دارفور، وأن التعديلات المتوقعة لن تجري من خلال المؤتمر العام الثالث للمؤتمر الوطني الذي يتزعمه البشير الذي بدأ أعماله الخميس بل أنها ستتم في وقت لاحق بعد احتتام أعمال المؤتمر.

وأشارت المصادر إلى وجود مذكرة وقع عليها عدد مقدر من قيادات حزب البشير تطالب بإنهاء ما أسمته هيمنة الفئة الأمنية على الحزب.

ومن جهته، لم يستبعد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي علي الحاج في تصريح للصحيفة أن يجري البشير تعديلات بسبب الصراع الدائر بينه ونائبه علي عثمان محمد طه، وقال قد يختار البشير نائباً له ليحل مكان طه أو أن يستمر طه مع نائب آخر.

وأضاف «سمعنا أن النائب يكون من دارفور ولديه ولاء للمؤتمر الشعبي وأن هناك شخصيات تم ترشيحها لكن الفكرة لن تنجح لعدم وجود اتفاق سلام في الإقليم»، معتبراً أن تعيين أي شخص في الوقت الراهن سواء من الشعبي أو من أي حزب آخر لا معنى له. وقال إن المنصب سيكون «من الدمى» كما هو حدث في مناصب مستشاري البشير الآن.

في هذه الأثناء، أعلنت مصادر عدة أن مواجهة قد اندلعت أمس الأول بين رجال مسلحين موالين لزعيم حرب سابق وبين قوات حاكم منطقة نفطية في جنوب السودان، مشيرة إلى وقوع 16 قتيلاً. وقال وزير الإعلام في حكومة جنوب السودان بول مايوم للصحافة مساء الجمعة، إن «مشكلة اتصالات بين حرس بولينو مانتيب وحرس حاكم ولاية الوحدة في جنوب السودان» هي سبب المعركة. وكانت ولاية الوحدة التي تؤمن القسم الأكبر من النفط الذي يضخ إلى جنوب السودان، مسرحاً في بداية العام 2008 لاستباكات بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، التمرد الجنوبي السابق.



رئيس وزراء إيرلندا عقب تحده للصحافة في دبلن أمس (رويترز)

الإيرلنديون يوافقون على معاهدة لشبونة

■ دبلن - رويترز

هذه المرة». وقال زعيم مجموعة (ليبرتاس) المعارضة للمعاهدة ديكلان جاني إن الناخبين وافقوا عليها. وقال لصحافيين في المركز الرئيسي لفرز الأصوات في دبلن «هذا فوز مقنع للغاية. بالطبع أشعر بخيبة أمل واعتقد أننا ارتكبنا خطأ».

من جانبها أعلنت الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي أن موافقة الإيرلنديين في استفتاء على معاهدة لشبونة «يوم سعيد لأوروبا». وقال رئيس الوزراء السويدي فردريك رينفيلد الذي تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي حتى 31 ديسمبر / كانون الأول المقبل في بيان «اليوم يوم سعيد لأوروبا»، مضيفاً أن «الطريق كان طويلاً. والآن نستعمل الرئاسة بنشاط على الوصول إلى نهايته».

قال وزير الخارجية الإيرلندي مايكل مارتن وجماعات معارضة أمس (السبت) إن الناخبين الإيرلنديين وافقوا على معاهدة لشبونة الخاصة بإصلاح الاتحاد الأوروبي ما يبدل عقبة أمام تطورات الاتحاد لزيادة نفوذه العالمي. وتؤثر موافقة الإيرلنديين بعد عام من رفضهم الميثاق على بولندا وجمهورية التشيك وتضغط عليهما لتسييران على خطى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي

أيدت المعاهدة التي تهدف إلى تسهيل عملية صنع القرار في الاتحاد الذي يضم الآن 27 دولة. وقال مارتن للإذاعة الوطنية «أنا سعيد من أجل البلد. يبدو انتصاراً مقنعاً للفرق المؤيد للمعاهدة